مسند الإمام أبي حنيفة

(رواية الحارثي)

دراسة وتحقيق

مِنْ مُسْنَدِ علقمةَ بن مَرْثَد إلى مُسْنَدِ الحارثِ بنِ عبدِ الرَّحمَن

«رسالة أُعِدَّت لنيل درجة الماجستير في الحديث النبوي وعلومه»

نُوقِشَتْ هذه الرسالة في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الإثنين الواقع في ٢٤/ ٨/ ٢٠١١م، في كلية الشريعة بجامعة دمشق، من قبل الجنة المؤلفة من السادة الأساتذة:

الأستاذ الدكتور نصار نصار / عضواً/

الدكتور بديع السيّد اللحام / عضواً/

الدكتور عمار الحريري / عضواً/ (المشرف)

وانتهت المناقشة في تمام الساعةالواحدة والنصف ظهراً، باتفاق السادة الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة على منح الطالب درجة الماجستير في الحديث النبوي وعلومه، بدرجة قدرها ثمانون درجة، وبتقدير جيد جداً.

الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية الشريعة
قسم علوم القرآن والحديث

مسند الإمام أبي حنيفة

(رواية الحارثي)

دراسة وتحقيق

من مَسْنَدِ علقمةَ بن مَرْثَد إلى مَسْنَدِ الحارثِ بنِ عبدِ الرَّحمَن

«رسالة أُعِدَّت لنيل درجة الماجستير في الحديث النبوي وعلومه»

إعداد الطالب
عمار محمَّد خشان

إشراف الدكتور
عمار الحريري

عضو الهيئة التدريسية في قسم علوم القرآن والحديث
كلية الشريعة، جامعة دمشق

١٤٣٢هـ/٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى والدَايَ . . .

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف، الدكتور: **عمار الحريري**

(عضو الهيئة التدريسية في قسم علوم القرآن والحديث)، والذي تفضَّل

بالإشراف على هذه الرسالة، وأغناها بملاحظاته القيمة وتوجيهاته.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد،

تعدُّ السنة مما نُقِل عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير، الأصلَ الأوّلَ بعد كتاب الله تعالى في بيان مراده، أو استنباط أحكامه واستجلاء أوامره ونواهيه، مما لا نصّ عليها في كتابه، فكان القائمُ بها -على ذلك- ممن خُصَّ بشرفٍ من الله عظيمٍ، وأجرٍ منه _عزَّ وجلَّ_ معجَّل، أو مؤجَّل جزيل، يتناسب مع مدى إخلاصه، وصدق نيّته، ومدى إفادته وخدمته لهذا المصدر تحمُّلاً وعنايةً وأداءً.

وقد قيَّض سبحانه وتعالى لأمة الإسلام رجالاً نذروا أعمارهم لخدمة هذا الأصل العظيم عنايةً وحفظاً، تحمُّلاً وأداءً، تنقيةً وتمحيصاً، كأنهم قد خُلقوا لهذا الشأن وحدَه، منطلقين في هذه المهمة من علم الإسناد الذي ابتكروه وخدموه بعلومٍ كثيرةٍ، طالبين به من الرواة أن يسمُّوا رجالهم الذين تحمّلوا الحديث عنهم، رادِّين كلَّ حديثٍ بلا إسناد، أوْ لَهُ إسنادٌ غيرُ قائم. وغدت خصيصة الإسناد هذه منةً من الله، وفضلاً يُذبُّ بها عن دين الله ما لم يأتِ الشرع به، ومن ثمَّ أصبح الإسناد من الدين ولولاه لقال من شاء في الدِّين ما شاء. وماكان لوسيلة الإسناد هذه أن تؤتي أُكُلَها لولا ما قدَّمه لها أولئك الأئمة من خدمات عظيمة وعلوم جليلة اقتضت منهم معرفة حال حلقات هذه الأسانيد وقوَّتها بتتبعِ أخبار أصحابها، والإحاطةِ بدقائق ضبطهم وحفظهم، بسبر مروياتهم، وعرضِها على مرويات غيرهم ممن جاوز القنطرة، ثم الحكمِ بعد ذلك على مفردات هذه الأسانيد بما يناسبها من حيثُ العدالةُ والضبطُ ومن ثمّ الحكمِ على الإسناد ككلٍّ. وكانت نتائجُ أبحاثِ هؤلاء الأئمةِ أنْ قدَّموا لنا كُتباً أودعوها طُرقَهم في ذلك، وقواعدَهم التي احتكموا في مروياتهم إليها، أو حكموا على مروياتِ غيرهم على أساسها.

كما قيَّض سبحانه وتعالى لهذه الأمَّةِ علماء وقفوا على ما صحَّ من هذه النصوص -بعد أن حكمت عليه مخابرُ أُولي صنعةِ الحديث وأدواتُهم_ متأمِّلين ومستنبطين وواصفين ما سَلِمَ من هذه الأدوية لعِلَلِ المجتمع وحاجاته، طلباً لحكم الشرع في أمور المعاش التي جاء لينظُمَها، وكان غالبُ جهدهم في ذلك منصرفاً إلى استجلاء علل هذه النصوص ومقاصدها؛ لاستخدامها في حلِّ ما يطرأُ من مستجدات لا نصَّ فيها من جهة الشارع أو بيانَ.

ولم يكن الأخيرون –الفقهاء– في معزلٍ عن عمل المحدِّثين، أو على جهلٍ بأدواتهم، بل إنَّ كثيراً منهم أتقن الصنعتين، ومهر في استخدام أدواتهما، وإنْ تفاوتتْ درجات الإتقان والمعرفة في هذين المجالين عند بعضهم، ومِن هؤلاء العلماءِ المشارِ إليهم الأئمةُ الأربعةُ، الذين تركوا لنا إلى جانب إرثهم الفقهي –الذي عُرِفوا به– إرثاً حديثيّاً لا يُستهانُ به، وآراءَ في علم المصطلح وأدواته لا تقلُّ –في كثيرٍ من الأحيان– عن آراء المحدثين أنفسِهم، الذين ربَّما سارعوا إلى نقلها في كتبهم، والتدليلِ عليها، وشَفعِها بالأمثلة ومناقشتِها. وعلى الرغم من دور الإمام أبي حنيفة المحوريِّ في هذا الفضاء المعرفي، والذي شهد له به كثيرٌ ممَّن عاصره وأتى بعده، إلا أنَّ مروياَتِه والجانبَ الحديثيَّ من شخصيَّته، لم يُسلَّط عليه من الأضواء ما سُلِّط على غيره من أئمة المذاهب المشتهرة، ممَّن جاء بعده، مع أنَّ مذهبه كان أوَّل المذاهب الفقهية، وأكثرَها انتشاراً في مفاصلَ تاريخيةٍ عدَّةٍ، وبعيداً عن سرد أسباب هذا التقصير، فقد قصد هذا العمل إلى إظهار جزءٍ من هذه المرويَّات، من بطون المخطوطات إلى نور المطبوعات، وخدمةِ نصِّه، والوقوفِ عليه تحقيقاً وتعليقاً واستقراءً؛ سعياً إلى الوقوف على الملامح الحديثية، من خلال هذه المرويَّات، واستجلاءِ جانب الحقِّ في الشخص الحديثيِّ لإمامٍ كَثُرَ الكلامُ فيه والنقدُ، ثم الدفاعِ عنه والذبِّ، علماً أن الطعن في هذا الجانب من شخصيته يأتي على نتاجه المعرفي عامة، إذا أن فقه هؤلاء وعلمهم يستند أولاً وقبل كل شيء على الكتاب والسنة والطعن في تقصير الإمام في أحدهما –وهو هنا السنة– ينال من فقهه عامة، ويأتي على أسسه ومرتكزاته.

ومع هذه القيمة المشارِ إليها لمرويات الإمام أبي حنيفة، فإنَّ المسند الذي بين يدينا لم يُدوَّن في عصره، ولا مِن قِبَلِ تلاميذه المباشَرِين، ولا حتى من أبناء العراق التي شاع فيها فقهه أوَّلَ شيء وساد، وإنما جاء على يد أحد أئمة الحنفية المتأخرينَ نسبياً عن عهد الإمام في قرية من قرى بخارى بعيدة نسبياً عن بغداد والكوفة _موطن نشأة الإمام أبي حنيفة ووفاته_، وهو الإمامُ عبدُ الله بنُ محمدٍ بنِ يعقوبَ الحارثيُّ، الملقَّبُ بالأُستاذ، وقد كان لتأخُّر تدوين مرويات الإمام –التي جاءت على يد الإمام الحارثي– دوراً في نزول أسانيد هذه المرويات نزولاً لن أسارع بالحكم على حلقاته سلباً أو إيجاباً –وإن كان نزولُ الإسناد كصفةٍ مجرَّدة يعدُّ دلالة سلبية عند المحدِّثين، الذين راموا طلب المرويِّ من أعلى أسانيده– فكان لزاماً –والأمرُ كذلك– الوقوف على مرويات الإمام أبي حنيفة، التي جاءت من قِبَلِ الإمام الحارثي، ومدى قيمتِها وإضافتِها، أن نمرَّ بحلقات الإسناد كافَّةً، ابتداءً من الإمام الحارثيِّ وإسنادِه إلى الإمام، خلوصاً إلى إسناد الإمام أبي حنيفة ذاتِه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ثم أنْ نقف بعد ذلك على هذه الأحاديثَ لنرى هل هي مما تفرَّد الإمام أبو حنيفة به أو بمعظمه –مما سيعدُّ إضافةً هامة إلى مصدر السنة النبوية

حالَ ثبوتها وسلامة أسانيدها_ أم أنَّ هذه المروياتِ من المبثوث المتَداول في مدونات السنة المشهورة المتلقاة بالقبول، مما سيحصر قيمتها العلميةَ فيما تقدَّم، من شفعٍ لشخصِ الإمام أبي حنيفة الحديثي، بمزيد من الإيضاح والبيانِ المدعومِ بالأدلة، التي إما ستعزِّزُ الردود التي اشتغل عليها تلاميذه وأتباعُ مذهبه، أو غيرُهم ممن قصد للردِّ على ما وُجِّه إليه من طعون حديثية، والعملِ على شفاء هذه الكُلُومِ ورتق صدعها مما لحقها من الخصوم، أو أنه -وعلى العكس من ذلك- سيكشف حقاً عن وجود نقاط ضعف حديثية في شخص إمامٍ عظيمٍ ملأ فقهُه وعلمُه الدنيا، مما ولا شكَّ سينعكس على باقي الجوانب منه رحمه الله؟!

❖ انطلاقاً مما سبق يمكن تجْلِيَةُ **أهميةِ البحث**، وبالنتيجة بعضِ أسئلته وأهدافِه فيما يأتي:

• **تسهيلُ الوصول** إلى أحد كتب السنة التي جمعت مروياتٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم، **وتقريبُ ما فيه** على طالبيه، وتفادي المؤاخذاتِ العديدةَ على الجهود التي قامت مشكورةً بإخراجه إلى النور مؤخَّراً.

• **تيسيرُ الإفادة من نصِّه** بخدمته خدمةً علميةً، تسعى إلى تحقِّيقه على الشكل الذي جمعه به الإمام الحارثي، والوقوفِ عليه تدقيقاً وضبطاً، وتعليقاً يشمل تخريجَ أحاديثه والحكمَ على رجاله وشرحَ غريبه وبيانَ مشكله، مع عزوِ ذلك كله إلى مواطن استقائه.

• **الأهميةُ الرمزية للإمام أبي حنيفة** -صاحبِ هذه المرويات-، والدورُ المحوري الذي لعبه فقهه وعلمه (والذي -ولا شك- اعتمد السنة النبوية مرجعاً ومُرتكزاً أساسياً) في مفاصل تاريخِ التراثِ الفقهيِّ خاصةً والمعرفيِّ عامّةً، وحاضِرِه.

• **الأهميةُ الحديثية لهذه المرويات** إذا ما نُظِرَ إليها من جانب الإمام أبي حنيفة رحمه الله؛ لخيريَّة قرنه، وتزكية أهله على لسان النبي صلى الله عليه وسلم، مضافاً إلى ذلك **علوّ إسنانيد** هذه المرويات لتقدُّم زمن صاحبها، حثيث لا نجد بين الإمام أبي حنيفة وبين الصحابي إلا رجلان أو ثلاثةٌ.

• **كثرةُ ما أُثير حول شخصِ الإمام أبي حنيفة الحديثيِّ من غمزٍ** ولمزٍ، ثم من دفاعٍ وانتصارٍ. وستظهر هذه الأهميةُ فيما سنقف عليه من معطيات على مدى الإجحاف أو الإنصاف، في جانبِ مَن انتقد وجرَّح، أو في جانب مَن انتصر ونافح، وبها نضيف دليلاً لهذا الطرف أو ذاك.

• ثم **الوقوفُ أخيراً على مدى مساهمة هذه المرويات** -بعد اعتبار قدومها من جهة الإمامِ الحارثيِّ- في الإضافة إلى دواوين السنة المطهرة.

❖ الجهود والدراسات السابقة

أولاً: مسند الإمام برواية الحارثي

لا يعدُو المبذولُ من إخراجات سابقة لكاملِ مسندِ الإمامِ أبي حنيفةَ برواية الحارثيِّ أن يكون جهداً فردياً، قصد صاحبُه به إخراجَ مخطوطٍ إلى عالم المطبوعات، وربَّما زاد على هذا القدر قليلاً.

أ. الجهود السابقة

ذكر محيي الدين عطية[١] في "دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة"، عدَّةَ طبعات لمسند الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله، لا يتوفر منها إلّا القليلُ، مع التنويه إلى أنَّ المتوفر مطبوعٌ دون تحقيق علمي، وبغير رواية الإمام الحارثي.

أمّا رواية الإمام الحارثي، فقد طُبِعت مؤخَّراً بتحقيقٍ من الشيخ لطيف الرحمن البَهرَاجي القاسمي، وطُبعت قبله بعنايةِ أبي محمد الأسيوطي، كما اهتم القائمون على برنامج جوامع الكلم الالكتروني بتقديمه وخدمته، وسأفصِّل القول في هذه الجهود حسب أهمّيتها، مُبرِزاً إيجابياتِها وأوجهَ القصور فيها ثم مدى إفادتي منها:

١. "مسند الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي رحمه الله تعالى"، تأليف: الإمام الحافظ الفقيه العلامة المحدث الشيخ أبي محمدٍ عبدِ الله بنِ محمدٍ بنِ يعقوبَ بنِ الحارثِ بنِ خليلٍ الحارثيِّ البخاريِّ رحمه الله، المتوفى سنة ٣٤٠هـ، علَّق عليه وخرَّج أحاديثه: فضيلة العلامة المحدث المحقق الشيخ لطيف الرحمن البَهرَاجي القاسمي -كذا كما هو على غلاف الكتاب-، وهو صادر عن المكتبة الإمدادية في مكة المكرمة بطبعته الأولى عام ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

يُحسب لهذا العمل عامة:

- اعتمادُه على نسخ خطية عديدة بلغت سبعاً، ستٌّ منها من مكتبات تركيا، وواحدةٌ من مصر[٢].
- تخريجُ أحاديث المسند، والوقوفُ على شواهدها بإسهابٍ.
- تقديمُه للمُسندِ بمقدمة موجزة[٣]، ترجم فيها بشكل تقليدي للإمامين، وخصّص الجُزء الأكبر للدفاع عن الإمام الحارثي[٤].
- سردُه للسماعات الموجودة على بعض هذه النسخ كامِلةً[٥].

---

(١) ٢/ ٥٢٩، وينظر: يوسف سركيس، **معجم المطبوعات العربية**، ص٣٠٣.

(٢) ينظر **مسند الإمام الأعظم** بتحقيق لطيف الرحمن القاسمي، ١/ ٥٥.

(٣) ينظر: ص١٧-٥٥.

(٤) ينظر: من ص٣١ حتى ص٥٥.

(٥) ينظر: ص٥٦-٩٢.

هذه بعضُ الجوانب الإيجابية التي يلحظها الناظر في هذا العمل الغير أكاديمي. أما السلبيات، فقد اعترى هذا العملَ **الكثيرُ من الإغلاقِ وبعضُ القصورِ**، شأنُه شأنَ كل جهد بشري:

أما إغلاقه فهو:

• خلوُّه من الفهارس عامةً، إلا فهرساً لأطراف الأحاديث والآثار، رتبه الشيخ ترتيباً ألفَ بائياً. والتقصيرُ في شَفعِ عملٍ كهذا بفهارسَ متنوعةٍ تقتضيها طبيعتُه، أفقده الكثير من قيمته، لصعوبة الوصول إلى البيانات فيه.

• وعورةُ الوصول إلى فروق النسخ والاختلافات بينِها -مع كثرتها-، حيث كان تحقيقُ الشيخ وتعليقُه على كل حديث دفعةً واحدةً، حيث يذكر رقم الحديث المشار إليه في الحاشية كما هو في المتن، ويسرد كل ما يريد قوله فيه، من تحقيق وتعليق، وفي هذا إرباكٌ للقارئ، وأيُّما تشتيتٍ.

ذاك كان الإغلاق المشار إليه، ويبقى قصوره المتمثّل في:

• وقوعِ بعض الأخطاء في المتن المحقَّق[١].

• لم يُشِر الشيخ إلى الاختلاف بين النُسخِ في كلِّ المواطن[٢]، ولم أقفْ على منهجه في إسقاط الإشارة إلى هذه الفروق.

• لم يضبط المحقِّقُ النص بالشكل الذي لا بدّ منه في كثير من المواضع، كما إنه لم يقفْ على غريب لفظٍ أو مكانٍ أو مشكلِ حديثٍ.

• الأصل أنه لا يحكم على الأحاديث إلا نقلاً عمَّن أخرج من كتبهم، كما أنه لم يترجم للرواة.

ومع أنَّ التفطُّن إلى هذا العمل والذي يليه جاء متأخراً جداً، إلا أني لم آلُ جهداً في الوقوف عليهما والإفادةِ منهما ما استطعت، خدمةً للنص المُحقَّقِ، وسعياً لاستدراك القصور في بعض الجوانب، وقد برزت إفادتي من عمل البهرائجي في مقارنة متني بمتنه -الذي اعتمد فيه على نسخٍ عديدةٍ لم أصِلْ إليها- كما أفدت منه في قسم الدراسة بأمور تأتي الإشارة إليها في مواضعها.

---

(١) ينظر مثلاً:حديث رقم٩٩٦، عند قوله: «فقال الله الذي لا إله إلا هو: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلك إلي»؛ والحديث رقم١٠٠٢؛ والحديث رقم١٠٢٥، «فأما إنما نهيناكم» والصحيح «فإنا إنما نهيناكم»؛ والحديث رقم١٠٤٤، وقال فيه: «ما أبكاك نانبي الله بأبي أنت وأمي يارسول الله؟» والصحيح -كما في جميع النسخ- بدون اللفظة الأخيرة؛ والحديث رقم١٠٦٩، وفيه: «ثنا حفص بن عمر الرفعي ونصر بن المغير أبو الشرى»، والصواب: «عمر الرَّبعي ونصر بن المغيرة أبو السَّيريّ»؛ والحديث رقم١١٠٠، وفيه: «من هذا أضل أهل القدر»، والصواب: «من هذا ضلّ أهل القدر». وغير ذلك من مواضع.

(٢) ما أسنده عند بداية كل مسند وردت في نسخة الفاتح ما أسند؛ (خت) في الحديث رقم(٩٦٨)، لم يردْ لها ذكر عنده، وغير ذلك كثير.

٢. مسند أبي حنيفة لابن يعقوب، الموجود في برنامج جوامع الكلم (الإصدار الرابع)، الصادر عن شركة أُفُق للبرمجيات في مصر، والناشر له هو الشبكة الإسلامية (إسلام ويب)، والإدارة العامة للأوقاف، وهو مُتاح على العنوان التالي في الشبكة العالمية (http://gk.islamweb.net:٨٠٨٠).

يعدُّ هذا العمل من أفضل الجهود المبذولة في هذا المُسند، على قُصورٍ في بعض جوانبه.

ولأنَّ الوقوف عليه جاء مُتأخِّراً بعض الشيء، لم أستطع الإحاطةَ بجوانبه إيجاباً وسلباً بشكل وافٍ، إلا أنه إجمالاً يتميز بما يأتي:

- ضبط النص بالشكل الكامل، إلا أنه ضبطٌ آليٌّ مليءٌ بالأخطاء التي يلحظُها الناظر في أي جزء منه.
- ترقيم الأحاديث ترقيماً تسلسلياً، لم أقف على منهجهم فيه.
- تقديم بيانات معظم رجال المسند بشكلٍ يذكِّرنا بموسوعة رجال الحديث الخاص بالتهذيبين، إلا أنه هنا استقى من معظم كتب الرجال، كما حاوَلت البيانات هنا الإحاطةَ بكل ما قيل في الرجال من جرح وتعديل، إضافةً إلى شبه الإحاطة بشيوخهم وتلاميذهم، وأخيراً ماورد في تهذيب الكمال -حال ترجمته للراوي- فيهم منقولاً كما هو، ومع عظم الجهد المبذول في هذا الجانب، إلا أنه يفتقد التوثيق والعزوَ في كل جوانبه؛ ومع ذلك فهي تقرِّبُ تناول الرجل للباحث، بإعطائه بيانات إضافية على ما هو بين يديه، وعليه فقد كانت إفادتي الكبرى من هذا العمل، في تقريب الوصول إلى الرجال الذين لم أكن قد اهتديت إليهم بعد طول بحث وتفتيش. وقد قارنت عملي بعملهم كاملاً في هذا السياق رغبةً في الاطمئنان والفائدة.

ويُؤخذُ على هذا العمل عموماً:

- الاعتمادُ على نسخة وحيدة، أرجِّح أنها الأزهرية، بدليل كثرة السقط.
- الثغرات والأخطاء الآلية الناجمة عن الربط البرمجي بين كثيرٍ من البيانات.
- غياب العزوِ والتوثيق عن البيانات المقدَّمة في جُلِّ مفاصله.

٣. "مسند أبي حنيفة لإمام الأئمة الأعظم أبي حنيفة النعمانِ بنِ ثابتٍ التيميِّ الكوفيِّ المتوفى سنة: ١٥٠هـ، روايةُ عبدِ الله بنِ محمدٍ بنِ يعقوبَ ابنِ الحارثِ الحارثيِّ المتوفى سنة: ٣٤٠هـ"، وهو صادر عن دار الكتب العلمية في بيروت، في ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، بتحقيق: أبي محمد الأسيوطي.

ولم ألحظ في هذا العمل -الذي جاء في قرابة ٣٣٦ صفحة- أكثر من إخراج النص معتمداً على نسختين فقط، إحداهما -نسخة حيدر آباد- رديئة التصوير يكثر فيها الطمس، والآخرى -الأزهرية- كثيرة الأخطاء، جاعلاً الأولى أصلاً، دون الإشارة إلى الصواب والخطأ، إلا في مواطن قليلة[١].

---

(١) ينظر ص٣.

وزاد على ذلك بأنْ رقَّم الأحاديث وخرَّجها تخريجاً مختصراً[١]، وكذلك الآياتِ القرآنيةَ، وزعم أنه ترجم لبعض الأعلام[٢]، وشرح بعض المفردات[٣]، ووضع فهرساً لشيوخ الإمام أبي حنيفة كما هم في المسند، وقدَّم للمسند بصفحات ترجم فيها للإمام أبي حنيفة رحمه الله[٤].

وعليه فإنَّ عمل الأسيوطي –ولاشك– يُؤخذ عليه الكثير، ابتداءً من الاهتمام بالنص وتحقيقه وضبطه والاعتناء به –والذي اقتصر فيه على نسختين إحداهما كثيرة الطمس، والأخرى كثيرة الخطأ–، وانتهاءً بالتعليق عليه وخدمته، من ترجمةِ رواةٍ، أو شرح غريب، أو بيان علة، أو حكمٍ على الأحاديث، أو غيرِ ذلك.

ب. الدراسات الأكاديمية:

نظراً لأنَّ هذا العمل يُعدُّ قسماً من أقسامٍ خمسةٍ[٥] –وهو الرابع في ترتيب المسند–، وقد نوقِش منها حتى الآنَ قسمانِ، كان لا بد من الوقوفِ على ما سبقه رجاءَ الفائدةِ، ثم الانتقالِ إلى غيرها من الجهودِ المُشارِ إليها.

الدراسة الأولى: وهي بعنوان "مسند الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، عبد الله بن محمد الحارثي، دراسة وتحقيق". وشملت القسم الثاني من المسند "من مسند زياد بن علاقة إلى مسند عطاء بن السائب"، أعدّتها الطالبة رزان عرفة بإشراف الدكتور بكار الحاج جاسم، ونُوقِشَت بتاريخ ٠٦/٠٦/٢٠٠٩م، في كلية الشريعة بجامعة دمشق.

---

(١) واقتصر في عزو تخريجاته كلها على رقم الحديث.

(٢) وكأن مراده من ترجمة بعض الأعلام نقل تعليق أحد العلماء –خصوصاً الهيثمي–، ممن خرَّج الحديث وقال بعده شيئاً في أحد رجاله، أو حكم عليه في أحد كتب التخريج والزوائد، وهو قليل جداً. [ينظر مثلاً الأحاديث رقم٢١٨، ٢٤٧، ٥٢٧].

(٣) ولم أقف على أيٍّ من هذا البعض. والله أعلم.

(٤) من ص٥ حتى ص٩.

(٥) لا بدّ من التنويه هنا إلى أقسام "مسند الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان برواية الحارثي" المدروسة والمحققة في كلية الشريعة، المناقش منها والذي لم يُناقَش بعد، وهي بالترتيب:

القسم الأول: "من أول الكتاب إلى مسند سماك بن حرب"، وهو من إعداد الطالب نور الحوراني، وبإشراف الدكتور بكار الحاج جاسم.

القسم الثاني: "من مسند زياد بن علاقة إلى مسند عطاء بن السائب"، وقد أعدّته الطالبة رزان عرفة بإشراف الدكتور بكار الحاج جاسم، ونُوقِشَ بتاريخ ٠٦/٠٦/٢٠٠٩م.

القسم الثالث: "مسند حماد بن أبي سليمان" من مسند الإمام أبي حنيفة، وقد أعدّه الطالب علاء الدين الكرز، بإشراف من الدكتور عمار الحريري، ونُوقِشَ بتاريخ ٠٣/١١/٢٠١٠م.

القسم الرابع: " من مسند علقمة بن مرثد إلى مسند الحارث بن عبد الرحمن"، وهو محلُّ هذه الدراسة من إعداد الطالب عمار خشان وبإشراف الدكتور عمار الحريري.

القسم الخامس والأخير: "من مسند الحارث بن عبد الرحمن أبي هند الهمداني إلى مسند يونس بن عبد الله"، إعداد الطالبة هدى الإدلبي، وإشراف الدكتورة مؤمنة الباشا.

تميَّزت هذه الرسالة بضخامة الجهد المبذول فيها وحضوره في كلا جانبيها دراسة وتحقيقاً، حيث قدّمت النص وقابلته على نسخ عديدة، وحقَّقته وعلَّقت عليه، وسبقته بدراسة تميِّزة بموسوعية الأقوال المجموعة فيها فيما يتعلق بالإمام أبي حنيفة وراوي مسنده الإمام الحارثي. أما ما يمكن أن يؤخذ على هذا العمل فأُجمِلُه فيا يأتي:

○ لم تقف هذه الدراسة في مقدمتها المقتضبة على ماسبقها من جهود، ومرت عليه ببضعة أسطر مقتصرة على تحقيق الأسيوطي.

○ لم يكن التركيز في دراسة الإمام أبي حنيفة[١] منصرفاً إلى الجانب المطلوب بحثه في هذه الدراسة وهو الجانب الحديثي، وإنما كان مُتابعاً لغيره من الدراسات السابقة التي ترجمت للإمام عامّة.

○ لم تنبه الباحثة في تناولها لما جُرِحَ به الإمام إلى جوانب مهمة، منها مارُمي به من مخالفة لاعتقاد أهل السنة والجماعة وسبب عدم رواية الكثيرين عنه مع أهميتها في هذا الباب[٢]، كما أنها لم تستفد مما بين يديها من بيانات القسم المُحقق في تجلية مكانة الإمام أبي حنيفة الحديثية.

○ تناولت ما رُميَ به الإمام أبو حنيفة على أنه "شُبهٌ"، جعلتها ثلاث: قلة بضاعته الحديثية وضعفه فيها، وتقديمه للرأي على الحديث، وأخيراً مخالفته للأحاديث، وبذلك جعلت الباحثة عدالة الإمام أمراً مفروغاً منه قبل بحثه، وفي ذلك مجانبة للموضوعية المتوخاة في الأبحاث الأكاديمية.

○ أسهبت الباحثة في صفحات مديدة في بيان مواضيع المُسند والحديث عنها تعريفاً وتفصيلاً بشكل لا تقتضيه طبيعة البحث[٣].

○ وقد خلت الدراسة جملةً من إسقاطات مستفادة من القسم المحقق، ففقدت بذلك شيئاً من قيمتها.

○ كما أن الملاحظ فيها أيضاً نقل الأقوال دون الوقوف على مزيد بيان فيها من موافقة أو نقد، من ذلك مثلاً تناولها للأقوال الواردة في الإمام الحارثي جرحاً وتعديلاً حيث سردت أقوال الجارحين وألحقتها أقوال المعدلين ولم تعقِّب على شيء منها، تاركة أمر الحكم والترجيح للقارئ[٤].

○ لم تُفرِّق عند حديثها المقتضب في الصناعة الحديثية المتَّبعة في المُسندِ؛ بين الإمام أبي حنيفة والحارثي، ولم تُشِر -من خلال الأمثلة التي ساقتها- إلى مكانة الإمام الحارثي في علم الحديث -والذي لا نجد للأقدمين فيه كثير بيان-.

○ أما قسم التحقيق؛ فقد اعتمدت الباحثة نسخة الفاتح -الكثيرة الأخطاء- أصلاً، كما أن الملاحظ عامّة في تعليقاتها الإسهاب في جوانب عدة منها ذكر شواهد الحديث وشرحه، وإيراد الكثير من النقول في ترجمة الرجال.

---

(١) ينظر: ص١-٥٣.

(٢) ينظر: ص٤٧-٥٢.

(٣) ينظر: ص٩٥-١٢١.

(٤) ينظر: ص٦٧-٦٨.

الدراسة الثانية: وهي بعنوان "مسند حماد بن أبي سليمان من مسند الإمام الأعظم أبي حنيفة برواية الحارثي، دراسة وتحقيق". وشملت ثالِثَ أجزاء مسند الإمام أبي حنيفة، وهو مسندُ شيخه حمادَ، أعدَّها الطالب علاء الدين الكرز، بإشرافٍ من الدكتور عمار الحريري، ونُوقِشَت بتاريخ ٠٣/ ١١/ ٢٠١٠م، في كلية الشريعة بجامعة دمشق.

قدّم الباحث في رسالته هذه جهداً ليس بالقليل تجلى في تحقيق النص ومقابلته على نسختين معتمداً ثالثة كأصل، والتعليق عليه ترجمةً للرجال وتخريجاً للأحاديث وشرحاً لغريب الألفاظ وغير ذلك، كما تجلى في ترجمة الإمام أبي حنيفة وجامع مسنده ثم الحديث عن المنهج المتَّبع فيه. أما ما وقفت عليه من سلبيات هذا العمل؛ فأوجزه في النقاط الآتية:

○ خلت مقدِّمات الباحث من الوقوف المتأنِّ على الجهود السابقة، ولم يذكر منها إلا تحقيق الأسيوطي وقد تناول هذه الفقرة بصفحة ونيّف فقط[١]! وأحال على موضع آخر في رسالته وتحدث فيه عن الجهود القديمة فقط على مسند الإمام أبي حنيفة جمعاً وشرحاً وترتيباً واختصاراً[٢].

○ الخلل المنهجي المُلاحظ بين عنوان الرسالة ومضمون قسم الدراسة، حيث جاء عنوان الرسالة: "مسند حماد بن أبي سليمان من مُسند الإمام الأعظم أبي حنيفة برواية الحارثي"، والمنتظر بعد هذا العنوان تخصيص الجزء الأكبر في قسم الدراسة لترجمة الإمام حماد بن أبي سليمان والحديث عنه، إلا أن الباحث جعل الدراسة لترجمة الإمامين أبي حنيفة والحارثي، أما ترجمة شيخ أبي حنيفة حماد فقد اقتصر الباحث فيها على صفحات ثلاث[٣]، وبالعودة إلى ترجمة الإمام أبي حنيفة فقد كانت مقتضبة لدرجة فوّتت أموراً محورية هي من صلب البحث، فلم نقف مثلاً في ترجمته لحماد صاحب القسم المحقق على حال مروياته من خلال ما درسه الباحث في قسم التحقيق، ولا والحديث هنا عن منزلته عند علماء الجرح والتعديل خصوصاً، حيث أنها كانت في مجملها عبارة عن نقل أقوال الأئمة دون وقوف على ما يُمكِن أن يُستفاد منه من إسقاطات مأخوذة من القسم المُحقَّق.

○ وبالجملة يمكن القول إن قسم الدراسة في هذه الرسالة جاء هشاً بشكلٍ لا يُمكِّن الواقف عليه من رسم الملامح العامة لشخصية الإمام حماد وتلميذه أبي حنيفة وحتى الحارثي الحديثية، وقد اعتمد الباحث في معظم هذا القسم على سرد الأقوال، كما أنه كان بعيداً عن القسم المُحقق وغير مستثمر لبياناته[٤].

---

(١) ينظر: الصفحتان "هـ" و "و".

(٢) ينظر: ص٥٧-٦١.

(٣) ينظر من ص١٣-١٦.

(٤) ينظر مثلاً سرده لأقوال المجرحين في الإمام أبي حنيفة ومناقشتها (ص٢٤)، والأمر ذاته في منزلة الإمام الحارثي عند أهل الجرح والتعديل (ص٤٧)، ومع أنه استفاد من القسم المحقق في شيوخ وتلاميذ الإمام الحارثي إلا أنها إفادة اقتصر فيها على السرد لا نقف فيه على إحصاء يمكن من خلاله تصور مرتبة من يروي عنهم الإمام الحارثي.

خامساً: فهرس المحتويات

الموضوع رقم الصفحة

المقدمة ٧-٢٣

قسم الدراسة ٢٤-١٢٩

الفصل الأول: الإمام أبو حنيفة وشخصيته الحديثَة ٢٥-٨٩

المبحث الأول: عصر الإمام وسيرته الشخصية والعلمية ٢٦-٤٨

المطلب الأول: عصر الإمام أبي حنيفة وسيرته ٢٦-٣٥

أولاً: عصر الإمام أبي حنيفة ٢٦

أ.الحالة السياسية ٢٦

ب.الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ٢٩

ت.الحركة العلمية ٣١

ثانيا: سيرة الإمام أبي حنيفة الشخصية ٣٢

أ. اسمه ونسبه وكنيته ٣١

ث.مولد الإمام ونشأته ٣٣

ج. فضل الإمام ومكانته ٣٤

ح.صفاته الخَلْقيَّة والخُلُقيَّة ٣٥

خ.وفاته ٣٥

المطلب الثاني: سيرة الإمام أبي حنيفة العلمية ٣٦-٤٤

أولاً: نشأة الإمام العلمية ورحلاته ٣٦

ثانياً: شيوخ الإمام أبي حنيفة ٣٨

أ. شيوخه من الصحابة ٣٨

د. شيوخه من غير الصحابة ٣٩

ثالثاً: تلاميذ الإمام أبي حنيفة ٤٢

المطلب الثالث: آثار الإمام العلمية ٤٥-٤٨

المبحث الثاني: شخصية الإمام أبي حنيفة الحديثية ٤٩-٨٩

المطلب الأول: منزلة الإمام أبي حنيفة من الجرح والتعديل ٤٩-٦٩

أولاً: الجرح الوارد في الإمام ومناقشته ٤٩

أ. جرح الإمام لاعتبارات عقدية ٥٣

ذ. جرح الإمام لاعتبارات حديثية ٥٥

ر. تقديمه للرأي على الحديث ٦١

ثانياً: التعديل الوارد في الإمام ٦٦

المطلب الثاني: آراء الإمام أبي حنيفة في الحديث رواية ٦٩-٨٩

تمهيد ٦٩

أولاً: المرسل عند الإمام أبي حنيفة ٧٠

ثانياً: وجوه التحمُّل والأداء ٧٤

ثالثاً: الرواية عن أصحاب البدع ٧٨

رابعاً: منزلة الإمام أبي حنيفة بين أهل الجرح والتعديل ٨٢

المطلب الثالث: آراء الإمام أبي حنيفة في الحديث درايةً ٨٣-٨٩

أولاً: خبر الواحد وشروط قبوله عند الإمام ٨٣

ثانياً: رواية الحديث بالمعنى ٨٦

الفصل الثاني: الإمام الحارثي ومنهجه في المسند ٩٠-١٣٠

المبحث الأول: الإمام الحارثي ومنزلته في علم الحديث ٩١-١٠٢

المطلب الأول: سيرة الإمام الحارثي الشخصية والعلمية ٩١-٩٧

أولا: عصر الإمام الحارثي ٩١

ثانياً: سيرة الإمام الحارثي ٩٢

المطلب الثاني: مكانة الإمام الحارثي في علم الحديث ٩٨-١٠٢

المبحث الثاني: منهج الإمام الحارثي في المسند ١٠٣-١٢٦

تمهيد ١٠٤

المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته ومنزلته بين دواوين السنة ١٠٥

المطلب الثاني: درجة أحاديث المُسنَد ١٠٧

المطلب الثالث: الصنعة الإسنادية في المسند ١٠٩

المطلب الرابع: الصنعة المتنية في المسند ١١٨

المطلب الخامس: عناية العلماء برواية الحارثي ١٢٣

قسم التحقيق ١٢٧-٣٠٧

المقدمة الأولى: وصف النسخ المعتمدة ونماذج منها ١٢٧

المقدمة الثانية: منهج التحقيق والتعليق ١٤١

النص المحقق ١٤٨

ما أسنده أبو حنيفة عن علقمة بن مرثد ١٤٩

ما أسنده أبو حنيفة عن عبد العزيز بن رُفيع ٢١٩